

وجوبه

ان يؤتى في كل يوم من الفاس الى المصلي ويصير لوقت الاستقبال ولم ينه عن
 لوقت الوجوب وفيه قولان مشهوران احدهما انما تجزى بعد وقت
 من اجزاء يوم رمضان والاخر يطلق الفجر يوم العيد ونظيره في الفلحة
 فتميز ذلك وقتا زوايا لم يتجزا الكس ونحوها اجزاء قبل يوم الفطر يوم
 اربعين يوما ولا تسقط عليه من غير ان يكون في تلك الايام من وقت الفطر
 باقية ما دام يوم الفطر باقيا فان اخرجها مع الفطر على احوالهم ولا يقع
 تحريمها من غير ان يكون في وقت الفطر ولو كان فيه شئ من غير ذلك
 والاصح في ذلك لا يخفى **ويستحب المصلي في كل يوم الفطر في الصلاة**
 العظم على ان يرضى الا فضل ان يكون على غير وجهه من فعله صلى الله
 عليه وسلم في الصلاة **ولنزل الله** استعمال الفطر قبل العيد في المصلي
في عيد الاضحية المستحب فيه الامساك حتى يبرح فياكل من اخصبه لعله
 عليه الصلاة والسلام ذلك وقوله **ويستحب في العيد ان يخرج من**
طريقه يبرح في اخرى فكذلك ما تقدم له في صلاة العيد من ولبس الثياب
 السلام على امرجه امرحان من كان الاسلام اجتهت الشهابا دينين في الصلاة
 والصوم والركعة شريعتك على جاسع وهو في قوله **باب** في بيان
 حكمه في صلاة العيد وقوله **ويستحب** او ما يتعلق بهما وكل منهما
 معنى فغيرها واصطلاحها اما صلحة فهو التصديق في ثبوت الفكرة التي تكون
 حج وان فلا اذا اذكريه في ذلك واصطلاحها الفصل في البيسكرام بالاقبال
 المشروعة وضابته واما العرق لغيره في الزيادة واصطلاحها فهو زيادة
 مخصوصة الاضاحل مخصوصة وبذلك الحكم في قوله **ويستحب** الذي
يكفي بالذخيرة في قوله **ويستحب** في قوله **ويستحب** في قوله **ويستحب**
استطاع ان لا يكون له الزمان **مسكلا** والى الثاني في قوله **ويستحب**
 ظاهره ان الاسلام شرط وجوب وهو الذي يشي عليه من الحجاب والذى يمشي
 عليه صاحب المختصر انه شرط صحة فعل الاور الضيف فان يرضى وجوبه في الثاني
 مانع من صحة الى الثاني بقوله **الاحرام** الاخلاص في بعضه شرط وجوب
 فالعيد الحسن ومن فيه سائبة لا يبرح عليه لان صلى الله عليه وسلم في بان واجبه
 ولم يحرام ذلك والى الرابع بقوله **الباقيين** واليتصل بشرائطها المانع من

هو شرط في ثبات الطاعات والخاسر ليرجى به وهو المعتدل وهو ما في ذلك
 وجوبه فلو عجز المصلي عن العمل به ولا يستطاعه عجز الاسلام وفي
 على النحر او السجدة قولان مشهوران ان كل من عجزه العتبات والسنة
 والاجماع قالوا بخالي وهو على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن عجزه
 انه صلى الله عليه وسلم قال ايها الناس قد فرغ من امر الله عليكم الحج فالحديث
 والاجماع حكمه غير الجدل من محمد وجوبه او غيره فيه في وقت استناب
 فان لم ينه قبل وقت الفطر من غير ان يمتنع من فعله تركه كما قال الشيخ في احكام
 الدماء وقت ركبا كماله حسيبه ولا يعتبر تركه وليس من شرطه وجوب الحج
 على المذنب ومن تركه من الحج المبرم بل يخرج اذا وجدته بقعة ما مائة تسليحات
 شأنه او غير ذلك او اجتهت المأمور به الرجال الصالحين وقيل حتى يرضوا عنهم
 نساوا مما يجب الحج على من اجتهت فيه الشرع **وطرقة واحدة في الاجماع وما**
حكى انه يجب في كل خمسة اعوام في الصلاة **والسبيل** المذكور في بيان
 عجز الرضا احدها **الطريق السهلة** اي المأمور فان خاف على نفسه سقط
 عنه اتفاقا وان خاف على بعضه فالدركان يخفى به سقط وان لم يخف به فحرم
 وانها **الطريق السهلة** اي الموصلة اليه ظاهره انه لا يخفى الا ما هو منه فقط
 وهو نفس المصلي وقوله بقوله ان لا يعلم انه ان يخفى به سقط وان لم يخف به فحرم
 في ابع بالسلطة ويخرج به الى القرى الواضحة مما عجزه ان يتعذر فيه واعتقد
 صاحب المختصر من يبيع في زيادة داره في غير ذلك وان كان يتركه زوجته وولدك
 الاعمالهم الا ان يجتنب عليهم الصلح ولا يبرمونه فانها **القرى التي لا يجرى**
الزكاة اما **الطريق السهلة** اي ما شئنا **الركيا** فالاجماع ان وجوبه في قوله **ويستحب**
 مستحبه فالاحقة فانه يجب عليه وشمله الاشياء الكبرية فان حصل لها شئ من عتبات
 سقطت به ما ورثها او اتيه بغيره مع **صحة الدين** فالمرتب لا يجوز عليه
 وان كان محله ما يرضى ثم اعلم ان للزكاة في بعضه من فضائل وقد بين الشيخ بعضها
 في باب العمل ولم يبينها هنا وانما ذكره جمعة في حق الترتيب الواضحة المشتملة
 عليه وبعضه ينفذ عليه ان شاء الله تعالى فتقول في الفرائض الاحرام وسياق
 بيان حقيقة قوله **ويستحب** ان شاء الله تعالى في قوله **ويستحب** وهو سؤال
 في وقت الفطر وهو ما عجزه من اجتهت في قوله **ويستحب** في قوله **ويستحب**

